كلمة السيد الوزير أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

بخصوص مشروع القانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب

25 نونبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أقدم أمامكم مشروع القانون الذي يغير ويتمم القانون رقم 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تعديله وتتميمه.

وقبل أن أعرض على مجلسكم الموقر مضمون مشروع هذا القانون، اسمحوا لي في البداية أن استعرض التطورات التي حققتها مجموعة القرض الشعبي للمغرب.

فقد شهدت المجموعة، خلال السنوات الأخيرة، تحولات كبيرة في أنشطتها، حيث تتواجد المجموعة حاليا في نحو ثلاثين بلداً. وقد اقترن مسار هذا النمو بزيادة المتطلبات التنظيمية في كل من المغرب والبلدان الأخرى التي تتواجد فيها المجموعة. وفي هذا السياق، دأب القرض الشعبي للمغرب باستمرار على تعزيز حكامته وقاعدته المالية.

فعلى مستوى الحكامة، تم بالفعل إحراز العديد من أوجه التقدم الهامة من خلال تعيين متصرفين مستقلين على مستوى مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، والبنوك الشعبية الجهوية والشركات التابعة لها. ومن ناحية أخرى، تم إنشاء العديد من اللجان التقنية التابعة لمجلس الإدارة، مع اعطاء صلاحيات واسعة للمتصرفين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الأهمية الكبيرة في حياة المجموعة.

وعليه، ومن أجل دعم طموحات المجموعة، بات من الضروري مواصلة هذه الجهود عبر إدخال تعديلات على القانون رقم 96-12 وذلك من أجل ترسيخ الطابع التعاوني للقرض الشعبي للمغرب وكذا ملائمة إطاره القانوني مع مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والتي تهم على الخصوص حكامة اللجنة المديرية وتقوية القاعدة المالية للمجموعة.

حضرات السيدات والسادة،

إن التعديلات المعروضة على سيادتكم تقوم على المحاور التالية:

أولا: ترسيخ الطابع التعاوني للقرض الشعبي للمغرب

لقد أنيط بالقرض الشعبي للمغرب منذ تأسيسه مهمة تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات وكذا النهوض بالنشاط البنكي على المستويين المحلي والجهوي. ولترسيخ هذا الطابع التعاوني للقرض الشعبي للمغرب، يرمي مشروع هذا القانون إلى تثبيت البنوك الشعبية الجهوية كمساهم رئيسي للبنك الشعبي المركزي. وفي نفس الوقت، الحفاظ على البنك المركزي الشعبي الذي يملك أغلبية رأسمال البنوك الشعبية الجهوية، مما يتيح له القدرة على مواكبتها في مهامها والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الجهات.

ثانيا: ملائمة مقتضيات القانون الخاص بالقرض الشعبي للمغرب مع أحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها من خلال تحسين حكامة اللجنة المديرية.

يهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز تركيبة اللجنة المديرية من خلال إدماج أعضاء مستقلين في حدود الثلث وذلك وفق أفضل ممارسات حكامة المقاولات وإلى تحويل صلاحيات رئيس اللجنة المديرية فيما يخص حركية وتقييم عمل وترقية رؤساء مجالس الإدارة الجماعية للبنوك الشعبية الجهوية إلى اللجنة المديرية باعتبارها الجهاز الجماعي أو من خلال خلق لجنة للتعيينات والأجور تابعة لها يتم تحديد كيفيات سيرها في النظام الداخلي للجنة المديرية.

ثالثا: تعزيز الاموال الذاتية

إن الصيغة الحالية للقانون المنظم للقرض الشعبي للمغرب تفرض مجموعة من القيود لا سيما على الزيادات في رأسمال البنك الشعبي المركزي والمتمثلة خصوصا في شرط تملك البنوك الشعبية الجهوية لنسبة 51% على الأقل في رأسمال البنك الشعبي المركزي. وعليه، يقترح مشروع القانون تخفيض نسبة تملك البنوك الشعبية الجهوية من 51% إلى 34% من رأس المال البنك الشعبي المركزي، مما سيمكن من تعزيز القاعدة المالية لهذا الاخير، مع استمرار البنوك الشعبية الجهوية كمساهم مرجعي في رأسمال البنك الشعبي المركزي.

وتعتبر هذه المحاور متطلبات ضرورية لفتح المجال أمام تكوين بنية مساهمين مرجعيين قادرين على ضمان الدعم المالي للمجموعة إذا لزم الأمر وبالتالي تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب وتقوية قاعدته المالية وتمكينه من تنفيذ مخططه التنموي سواء على مستوى جهات المغرب أو على الصعيد الوطني والقاري والدولي وتموقعه كبنك إفريقي يحمل قيم التضامن والمواطنة والقرب من خلال شركاته التابعة المتخصصة، وخاصة في مجال الشمول المالي.

ذلك هو الهدف المتوخى من مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.